المبحث الأول

رأي أصحاب الاتجاه العقلي وأدلتهم في عدم حجية خبر الواحد

قضية الاحتجاج بخبر الواحد[١]، من القضايا التي كثر حولها الكلام في حياتنا المعاصرة، إلا أن كثيراً من الكتّاب المعاصرين قد تناولوا المسألة بطريقة تعتمد إطلاق التعميمات، والتناول الجزئي للمسألة، واعتماد الاستثناءات لتكون قاعدة في الفهم، ويعرضونها بطريقة توحي للقارئ بأن الأصل عدم قبولها، وإذا قبلت فبشروط وقيود، ويوظف الأعداء من كل جانب هذه الأقوال للتشكيك في السنة النبوية، والتقليل من أهميتها، وهي قضية قديمة، تصدى كثير من علماء الإسلام لبيانها وإحقاق الحق بشأنها، وسنعرض لرأي أصحاب الاتجاه العقلي وأدلتهم في ذلك.

المطلب الأول: رأي أصحاب الاتجاه العقلي في عدم حجية خبر الواحد:

إن سبب تبني هذا الاتجاه لهذا الرأي؛ هو لغلبة المنحى العقلي على تفكيرهم، وإيثارهم لأدلة العقول على ما سواها في مجال الاستدلال، ولقلة اشتغالهم بالحديث وعلومه، وسأذكر أهم أقوالهم في ذلك، ثم أورد من تأثر بهم من أصحاب الاتجاه المنحرف:

أولاً: أقوال أصحاب الاتجاه العقلي في عدم حجية خبر الواحد:

إن عدم حجية خبر الواحد عند علماء الاتجاه العقلي لا تعني أنهم لا يحتجون بالحديث الذي نقله الواحد مطلقاً؛ بل إنهم يأخذون منه بما يرونه مناسباً لعقولهم،

---

(١) خبر الواحد: «هو الحديث الذي لم ينته بنفسه إلى التواتر سواء كثر رواته أو قلوا، أو من له طرق محصورة سواء بالواحد، أو الاثنين، أو بما فوق الاثنين». انظر: معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي: ١٤.

وميولهم الفكرية سواء في أحاديث العقيدة، أو في أحاديث الأحكام، وأن الأصل في قولهم هذا؛ هو قول المعتزلة[١]:

١- قال الشيخ محمد عبده: (أما أخبار الآحاد فإنه يجب الإيمان بما ورد فيها على من بلغته، وصدّق بصحة روايتها، أما من لم يبلغه الخبر، أو بلغه وعرضت له شبهة في صحته، وهو ليس من المتواتر، فلا يطعن في إيمانه عدم التصديق به، والأصل في جميع ذلك أن من أنكر شيئاً وهو يعلم أن النبي ﷺ حّدث به، أو قرره، فقد طعن في صدق الرسالة، وكذب بها، ويلحق به من أهمل في العلم بما تواتر وعُلم أنه من الدين بالضرورة، وهو ما في الكتاب؛ وقليل من السنة في العمل)[٢].

٢- قال الشيخ محمود شلتوت: (فإن الله تعالى لم يكلف عباده عقيدة من العقائد عن طريق من شأنه ألا يفيد إلا الظن، ومن هنا يتأكد أن ما قررناه من أن أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة، ولا يصح الاعتماد عليها في شأن المغيبات؛ قول مجمع عليه، وثابت بحكم الضرورة العقلية التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء. . . وقد كانت هذه الفروق ـ أي الفروق بين القرآن والسنة ـ أصلاً في انحصار مصدر العقيدة في القرآن، وعدم الاعتماد في ثبوتها على السنة)[٣].

٣- قال د. أحمد حجازي السقا: (فما يُؤمِنكم أن خبر الواحد ليس من يهود مثل ابن سبأ؟ ورواية الواحد أوجدت في الدين أموراً سيئة منها: أولاً: التعارض في المعنى، والتعارض يحير الناس في معرفة الحق. . . ثانياً: أوجدت أحاديث الآحاد تفرقة واختلافاً في صفوف المسلمين، إذ هي التي فرقتهم إلى

---

(١) انظر للتوسع: حجية الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة: أحمد قوشتي عبد الرحيم: ١٤٩- ١٥٥، المعتزلة بين الفكر والعمل: بحث موقف المعتزلة من السنة: د. أبو لبابة حسين: ١١٣- ١١٦، الأضواء السنية على مذاهب رافضي الاحتجاج بالسنة النبوية: د. عمر سليمان الأشقر: ٤١، ٥٧، مكتبة المنار: الزرقاء بالأردن.

(٢) رسالة التوحيد: الشيخ محمد عبده: ١٧٧- ١٧٨، دار الشروق: القاهرة، وانظر للتوسع: الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده: د. محمد عمارة: ٥/ ٥٤٤.

(٣) الإسلام عقيدة وشريعة: الشيخ محمود شلتوت: ٦٠- ٦١، ٤٩٩.

سنيين وشيعة يضرب بعضهم رقاب بعض، وهي التي فرقت السنيين إلى السلف والخلف... فيا أيها السلفيون: هذه نتائج أحاديث الآحاد في المجتمعات الإسلامية، وقد أمرنا الله تعالى بأن نحتاط للدين، وبأن نكون أمة واحدة، وبأن نسمع وبأن نعقل، فابتعدوا عن أحاديث الآحاد)[١].

٤- قال أ. جمال البنا: (ومن هنا يتأكد أن ما قررناه من أن أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة، ولا يصح الاعتماد عليها في شأن المغيبات، قول مجمع عليه؛ وثابت بحكم الضرورة العقلية التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء)[٢].

وهذا ما قال به الشيخ محمد رشيد رضا[٣]، وأ. محمد فريد وجدي[٤]، والشيخ عبد الوهاب النجار[٥]، وأ. عبد المتعال الجبري[٦]، وسيد قطب[٧]، والشيخ محمد الغزالي[٨]، ود. محمد عمارة[٩]، والشيخ محمد أمين شيخو[١٠]، والشيخ عبد الله العلايلي[١١].

---

(١) دفع الشبهات عن الشيخ محمد الغزالي: د. أحمد حجازي السقا: ٤٦- ٤٨، المكتبة الثقافية: بيروت.

(٢) الأصلان العظيمان الكتاب والسنة: رؤية جديدة: أ. جمال البنا: ٣٠٣، مطبعة حسان: القاهرة.

(٣) تفسير المنار: الشيخ محمد رشيد رضا: ١/ ١١٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة.

(٤) خبر الواحد في التشريع الإسلامي وحجيته: القاضي برهون: ١/ ٤٣٧- ٤٤٠، مكتبة التراث الإسلامي: القاهرة.

(٥) قصص الأنبياء: الشيخ عبد الوهاب النجار: صفحة س من المقدمة، ٢٨٧.

(٦) مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الإسلامية بمصر في العصر الحديث: أحمد قوشتي عبد الرحيم: ١٢٩.

(٧) في ظلال القرآن: سيد قطب: ٦/ ٤٠٠٨، دار الشروق: القاهرة.

(٨) تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل: الشيخ محمد الغزالي: ١٧٠- ١٧٤، دار الشروق: القاهرة.

(٩) محمد عمارة في ميزان أهل السنة والجماعة: سليمان بن صالح الخراشي: ٥٦٦، دار الجواب: الرياض.

(١٠) فضيلة العلامة العربي الكبير محمد أمين شيخو يرد على معارضيه: أ. عبد القادر يحيى الديراني: ١٤٩- ١٥٥، دار نور البشير: دمشق، أهكذا يكون فهم الإسلام: أحمد إسماعيل الراغب: ٩٧- ٩٨.

(١١) الشيخ عبد الله العلايلي والتجديد في الفكر المعاصر: د. فايز ترحيني: ٣١٩.

ثانياً: أقوال أصحاب الاتجاه المنحرف في عدم حجية خبر الواحد:

١- قال محمود أبو رية: (العبرة في العقائد بالدلالة القطعية، وجميع العقائد التي تتوقف عليها صحة الإسلام؛ ثابتة بنصوص القرآن وإجماع المسلمين، ولا يوجد شيء منها يتوقف على أحاديث الآحاد التي يمكن الارتياب في بعضها، وكذلك أصول العبادات كلها قطعية ثابتة بالقرآن والسنة العملية المتواترة التي لا تتوقف على أخبار الآحاد، وما ثبت من أحكام العبادات بأحاديث الآحاد؛ ولم يجمع عليه أئمة العلم فلا تتوقف عليه صحة الإسلام، وإن كان صحيحاً في نفسه)[١].

٢- قال د. أحمد صبحي منصور: (وإذا نحّينا الحديث المتواتر جانباً، وجدنا أمامنا غير القرآن، تلك الألوف المؤلفة من الأحاديث التي يقال عنها أحاديث آحاد؛ والتي تفيد الظن ولا تفيد العلم واليقين، وبالتالي فليست محلاً للاعتماد عليها في أمور الغيبيات والسمعيات)[٢].

٣- قال د. إسماعيل منصور[٣]: (وجوب عدم الاعتداد بحديث الآحاد بالكلية. . . وثبت لدينا كذلك أن الأكثرية الغالبة من الأحاديث قد رويت بطريق الآحاد التي هي ظن فوق ظن، وأنها بذلك قد دخلها الزيف والخرافة والوهم بداهة؛ بحيث صار الأصل فيها هو الكذب والاستثناء هو الصدق)[٤].

---

(١) أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ٣٧٩.

(٢) عذاب القبر والثعبان الأقرع: د. أحمد صبحي منصور: ١٠، طيبة للدراسات والنشر: القاهرة.

(٣) هو متخرج من كلية الطب البيطري بجامعة القاهرة عام ١٩٦٧م، وحصل منها على دكتوراه في الطب الشرعي والسموم عام ١٩٧٣م، وتخرج من كلية الآداب بجامعة القاهرة، وحصل منها على دكتوراه ثانية في الفلسفة الإسلامية، وتخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وهو يحضر فيها دكتوراه ثالثة، ومن مؤلفاته: عقيدة الإيمان بالبعث، تذكير الأصحاب بتحريم النقاب، شفاء الصدر بنفي عذاب القبر. انظر: تبصير الأمة بحقيقة السنة: د. إسماعيل منصور: ١/ ٦٧٧.

(٤) تبصير الأمة بحقيقة السنة: د. إسماعيل منصور: ١/ ٣٦٠، ٦٥٢.

٤- قال عبد الجواد ياسين[١]: (أما الضرب الثاني من أفعاله وأقواله ﷺ، مما لم يصل إلى الناس بطريق التواتر المستفيض، فلا يستطيع عاقل أن يدخله في دائرة الوحي الثابت ثبوتاً لا شك فيه، ومن ثم فهو ليس ضرورياً لقيام الدين)[٢].

وهذا ما قال به أحمد أمين[٣]، والسيد صالح أبو بكر[٤]، وسامر إسلامبولي[٥]، وجواد موسى محمد عفانة[٦]، ومحمد منير إدلبي[٧].

ويظهر لنا مما سبق أن هناك عدداً كبيراً من الباحثين المعاصرين قد تبنوا الرأي القائل بإفادة أحاديث الآحاد للظن فقط، وعدم جواز الاعتماد عليها في باب الاعتقاد أو باب الأحكام، وهم ينتمون إلى أكثر من اتجاه فكري، ولاسيما الاتجاهين العقلي والمنحرف، وهذا الرأي هو الذي قاد هؤلاء لتأويل أو رد أحاديث كثيرة صحيحة لا مجال لضعفها أو الشك فيها سواء في أحاديث العقيدة، أو أحاديث الأحكام، أو غير ذلك.

المطلب الثاني: أدلة أصحاب الاتجاه العقلي في عدم حجية خبر الواحد:

استدل علماء هذا الاتجاه على قولهم بعدم حجية خبر الواحد بالقرآن الكريم والسنة النبوية وعمل الصحابة ﷺ وذلك بما يلي:

---

(١) هو قاضي مصري سابق، من مواليد عام ١٩٥٤م، تخرج من كلية الحقوق في جامعة القاهرة سنة ١٩٧٦م، وتدرج في سلك النيابة العامة والقضاء منذ تخرجه، له مؤلفات في الفكر السياسي والفقه الدستوري آخرها: تطور الفكر السياسي في مصر خلال القرن التاسع عشر. انظر: غلاف كتاب السلطة في الإسلام: عبد الجواد ياسين.

(٢) السلطة في الإسلام: عبد الجواد ياسين: ٢٤٦، المركز الثقافي العربي: بيروت.

(٣) فجر الإسلام: أحمد أمين: ٣٤٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، السنة المطهرة بين أصول الأئمة وشبهات صاحب فجر الإسلام وضحاه: د. سيد أحمد رمضان المسير: ٤٥-٤٦، المؤسسة العربية الحديثة: القاهرة.

(٤) أحاديث الإسراء والمعراج: دراسة توثيقية: د. رفعت فوزي عبد المطلب: ١٠٧.

(٥) الآحاد، النسخ، الإجماع: دراسة نقدية لمفاهيم أصولية: سامر إسلامبولي: ٤٠- ٤١، دار الأوائل: دمشق.

(٦) تحذير الأمة من إساءة فهم السنة: جواد موسى عفانة: ٢٦٧، طبع جمعية عمال المطابع التعاونية: عمان.

(٧) قتل المرتد الجريمة التي حرمها الإسلام: محمد منير إدلبي: ١٠٧- ١٠٨.

أولاً: القرآن الكريم:

١- قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسرَاء: ٣٦].

٢- قول الله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٦٩].

٣- قول الله تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزّخرُف: ٨٦].

قالوا: العمل بخبر الواحد اقتفاء لما ليس لنا به علم، وشهادة وقول بما لا نعلم؛ لأن العمل به موقوف على الظن.

٤- قول الله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ [النّجْم: ٢٨].

٥- قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [يُونس: ٣٦].

قالوا: قد ذم الله من اتبع الظن، وبيّن أنه لا غناء له في الحق، فكان على عمومه، والآيات دالة على انعدام قيمة الظن كلية في مجال تحقيق العلم، فوجب عدم الاعتداد به في ذلك على الإطلاق، وتلك نتيجة مسلّمة، وبهذه الآيات استدل بها من أنكر حجية خبر الواحد قديماً(١)، وحديثاً(٢).

٦- قول الله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعَام: ١١٦].

٧- قول الله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجَاثِيَة: ٢٤].

٨- قول الله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينَۢا﴾ [النِّسَاء: ١٥٧].

٩- قول الله تعالى: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعَام: ١٤٨].

---

(١) المعتمد في أصول الفقه: محمد بن علي البصري المعتزلي: ٢/ ٦٠٤- ٦٠٥، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية: دمشق، المحصول في علم أصول الفقه: الرازي: ٢/ ١/ ٥٦٠، ٢/ ٢/ ١٤٤- ١٤٥، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض، الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أبي علي الآمدي: ٢/ ٣٥، مؤسسة الحلبي: القاهرة.

(٢) السلطة في الإسلام: عبد الجواد ياسين: ٢٨٥، تبصير الأمة بحقيقة السنة: د.إسماعيل منصور: ١/ ٣٦١.

فالملاحظ في هذه الآيات: أن اتباع الظن منهي عنه، وهذا الظن المنهي عن اتباعه قطعاً ليس هو بمعنى الشك؛ لأن الشك بداهة لا يعوّل عليه ولا يعتبر، ولا يكيف الإنسان سلوكه بحسبه، فالظن المنهي عن اتباعه في هذه الآيات: هو الظن الغالب، وكان هذا السلوك المنبثق من الظن الغالب مخالف لما عليه الواقع، وكل ذلك إنما هو من جراء اتباع الظن الغالب في الحكم على وجود الشيء[1].

ثانياً: السنة النبوية:

ما رواه أبو هريرة ﷺ قال: صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي؛ إما الظهر وإما العصر، فسلّم في ركعتين، ثم أتى جِذْعاً في قبلة المسجد فاستند إليه مُغْضَباً، وفي القوم أبو بكر وعمر، فهابا أن يتكلما، وخرج سَرَعَان الناس، قُصِرت الصلاة، فقام ذو اليدين فقال: يا رسول الله، أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فنظر النبي ﷺ يميناً وشمالاً، فقال: «ما يقول ذو اليدين؟ قالوا: صدق لم تصل إلا ركعتين، فصلى ركعتين وسلّم، ثم كبّر ثم سجد، ثم كبّر فرفع، ثم كبّر وسجد، ثم كبر ورفع، وسلّم»[2].

وقد توقف النبي ﷺ في خبر قصة ذي اليدين، حتى تابعه عليه غيره.

ثالثا: عمل الصحابة ﷺ:

١- ما رواه قبيصة بن ذؤيب ﷺ أنه قال: «جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق ﷺ تسأله ميراثها، فقال: مالك في كتاب الله تعالى شيء، وما علمت لك في سنة نبي الله ﷺ شيئاً؛ فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل

---

(١) انظر للتوسع: الآحاد، النسخ، الإجماع: دراسة نقدية لمفاهيم أصولية: سامر إسلامبولي: ٢١- ٢٦.

(٢) رواه البخاري في كتاب: أخبار الآحاد، باب: ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام، (الحديث: ٧٢٥٠): ٤/ ٣٥٤، ورواه مسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له، (الحديث: ٥٧٣)، ١/ ٤٠٣، واللفظ له.

معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب ﷺ تسأله ميراثها، فقال: مالك في كتاب الله تعالى شيء، وما كان القضاء الذي قُضِيَ به إلا لغيرك، وما أنا بزائد في الفرائض، ولكن هو ذلك السدس، فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها»[1].

فقد توقف أبو بكر ﷺ في خبر المغيرة بن شعبة ﷺ في ميراث الجدة حتى تابعه محمد بن مسلمة ﷺ.

٢- ما رواه أبو سعيد الخدري ﷺ قال: «كنا في مجلس عند أبيّ بن كعب، فأتى أبو موسى الأشعري مُغْضَباً حتى وقف، فقال: أنشدكم الله هل سمع أحد منكم رسول الله ﷺ يقول: الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك وإلا فارجع، قال أبيّ: وما ذاك؟ قال: أستأذنت على عمر بن الخطاب أمس ثلاث مرات؛ فلم يؤذن لي فرجعت، ثم جئته اليوم فدخلت عليه، فأخبرته أني جئت أمس فسلمت ثلاثاً ثم انصرفت، قال: قد سمعناك ونحن حينئذ على شُغْل، فلو ما استأذنت حتى يؤذن لك؟ قال: استأذنت كما سمعت رسول الله ﷺ، قال:

---

(١) رواه أبو داود في كتاب: الفرائض، باب: في الجدة، (الحديث: ٢٨٩٤): ٣/ ٣١٦- ٣١٧، واللفظ له، ورواه الترمذي في كتاب: الفرائض، باب: ما جاء في ميراث الجدة، (الحديث: ٢١٠١): ٣/ ٦٠٥- ٦٠٦، وقال: «وهذا حديث حسن صحيح، وهو أصح من حديث ابن عيينة»، ورواه النسائي في السنن الكبرى في كتاب: الفرائض، باب: ذكر اسم هذا الرجل الذي أدخل الزهري بينه وبين قبيصة بن ذؤيب، (الحديث: ٦٣٤٦): ٤/ ٧٥، ورواه ابن ماجه في كتاب: الفرائض، باب: ميراث الجدة، (الحديث: ٢٧٢٤): ٤/ ٢٨٦- ٢٨٧، ورواه أحمد في مسنده، (الحديث: ١٧٩٨٠): ٢٩/ ٤٩٩- ٥٠٠، ورواه ابن حبان في صحيحه في كتاب: الفرائض، (الحديث: ٦٠٣١): ١٣/ ٣٩٠- ٣٩١، وكلهم رووه من طريق ابن شهاب الزهري، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة، قبيصة بن ذؤيب ﷺ، والحديث إسناده صحيح؛ لأن رجاله كلهم ثقات، ورواه الحاكم في مستدركه في كتاب: الفرائض، (الحديث: ٧٩٧٨): ٤/ ٣٣٨، من طريق الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب ﷺ، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، والرجل الذي بين الزهري وقبيصة قد تعين في الروايات السابقة.

فو الله لأوجعن ظهرك وبطنك، أو لتأتيني بمن يشهد لك على هذا، فقال أبيّ بن كعب: فو الله لا يقوم معك إلا أحدثنا سناً، قم يا أبا سعيد، فقمت حتى أتيت عمر، فقلت: قد سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا»[(١)].

وقد توقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خبر أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في الاستئذان حتى تابعه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه.

وبهذه الأحاديث استدل من أنكر حجية خبر الواحد قديماً[(٢)]، وحديثاً[(٣)].

(١) رواه البخاري في كتاب: الاستئذان، باب: التسليم والاستئذان ثلاثاً، (الحديث: ٦٢٤٥): ٤/ ١٣٩، ورواه مسلم في كتاب: الآداب، باب: الاستئذان، (الحديث: ٢١٥٣): ٣/ ١٦٩٤- ١٦٩٥.

(٢) المعتمد في أصول الفقه: محمد بن علي البصري المعتزلي: ٢/ ٥٩٣، ٦٢٣، تشنيف المسامع بجمع الجوامع: الزركشي: ٢/ ٩٦٨، شرح الكوكب المنير: ابن النجار: ٢/ ٣٦٢.

(٣) نحو فقه جديد: أ. جمال البنا: ٢/ ١١٢- ١١٣، دار الفكر الإسلامي: القاهرة، أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ٣١، ٢٥٩، فجر الإسلام: أحمد أمين: ٣٣٣، دفع الشبهات عن الشيخ محمد الغزالي: د. أحمد حجازي السقا: ١٤٢.